



إجراءات السياسة العالمية لضمان استباق الأزمة

كلمة السيدة كريستين لاغارد
المدير العام لصندوق النقد الدولي

أمام منتدى نيويورك الاقتصادي، في ١٠ إبريل ٢٠١٣

مقدمة: حالة الاقتصاد العالمي

مساء الخير. اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لمنتدى نيويورك الاقتصادي – وخاصة رئيس مجلس الإدارة روجر فيرغسن والرئيس جان هوبكنز – لدعوتي هنا اليوم. وأعلم أن ويندل ويلكي – أحد مرشحي الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٤٠ – سبق له وصف المنتدى الاقتصادي بأنه "أهم منتدى غير حزبي في البلاد". وحين نتحدث عن آخر ما توصلت إليه السياسة الاقتصادية، أرى أن هذا الوصف ينطبق حتى اليوم. فأنتم تقدمون خدمة عامة عالية القيمة، وأنا سعيدة للغاية بوجودي هنا اليوم.

وفي الأسبوع القادم، يعقد صندوق النقد الدولي اجتماعات الربيع، حيث نرحب في واشنطن بصناع السياسات الاقتصادية من ١٨٨ بلداً – هو عدد بلداننا الأعضاء على مستوى العالم. وسوف ننشر آخر تنبؤاتنا الاقتصادية في ذلك الوقت.

ولن أعرض عليكم أرقاماً اليوم، لكنني سوف أقدم لمحة عن أهم القضايا هنا في نيويورك.

والسؤال الأساسي هو، بالتأكيد، ما هو موقف الاقتصاد العالمي؟ هل بدأ العالم يعود أخيراً إلى مسار إيجابي جديد بعد خمسة أعوام من انهيار ليمان براذرز؟ كنت أتمنى أن يكون باستطاعتي تقديم إجابة بسيطة، ولكن من المؤسف أن الحقيقة معقدة أكثر من ذلك إلى حد ما، وتبدو قريبة الشبه بالفسيفساء.

والخبر السار هو أن بوادر التحسن تبدو على الأوضاع المالية بعد فترة بالغة التقلب. فبفضل الإجراءات التي يتخذها صناع السياسات، لم يعد العالم الاقتصادي يبدو خطيراً بنفس الدرجة التي كان عليها منذ ستة أشهر.

لكننا لا نتوقع النمو العالمي أن يبلغ هذا العام معدلات أعلى من العام الماضي. نحن نرى مخاطر جديدة كما نرى مخاطر قديمة. ففي عدد هائل من البلدان، لم يترجم تحسن الأسواق المالية إلى تحسن في الاقتصاد العيني – وفي حياة المواطنين.

والفروق بين المناطق أصبحت أوضح بكثير من أي وقت مضى. فنرى الآن ظهور اقتصاد عالمي "بثلاث سرعات" – سرعة البلدان جيدة الأداء، والبلدان الماضية في التحسن، والبلدان التي لا تزال أمامها مسافة حتى الهدف.

وتواجه هذه المجموعات الثلاث تحديات مختلفة، تتسم بالترابط في معظمها، لكنها تشترك في الحاجة إلى وضع سياسات من شأنها معالجة العواقب المترتبة على الأزمة ومنع تكرارها.

وقد وصف وولت ويتمان هذه الحالة وصفا بليغا حين قال: "ول وجهك دائما صوب أشعة الشمس، وسوف تجد الظلال تسقط وراءك."

ولذلك أود أن أتحدث عن شيئين اليوم:

- أولاً، متطلبات السياسة الاقتصادية في مجموعات البلدان الثلاث حتى تستيق الأزمات.
- ثانياً، القضايا الرئيسية التي تتجاوز هذه المجموعات المختلفة، وما تحتاج إلى التعاون فيه حتى تستيق الأزمات.

أولاً – أولويات الاقتصاد العالمي الذي يسير "بثلاث سرعات"

وسأبدأ بأولويات الثلاث مجموعات المختلفة.

(أ) مجموعة "السرعة" الأولى تتضمن البلدان جيدة الأداء.

وتتضمن هذه المجموعة أساساً بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ولأن كثيراً من هذه البلدان عانى من أزمات سابقة، فقد كان على استعداد جيد، ودخل الأزمة وهو في موقع قوة – مسلحاً بسياسات سليمة في جعبته. ومنها بلدان شرق آسيا، على سبيل المثال.

والواقع أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية قادت التعافي العالمي طوال الخمس سنوات الماضية – فكانت مسؤولة عن نسبة مبهرة من النمو العالمي، أي ثلاثة أرباعه. وبعد تباطؤ طفيف في العامل الماضي، بدأت تسترد عافيتها من جديد. ونجد اليوم أن بلدان آسيا النامية وإفريقيا جنوب الصحراء هما المنطقتين الأسرع نمواً على مستوى العالم. ومن المشروع أن تتشد هذه البلدان تعزيز النجاح الذي حققته.

وفي نفس الوقت، ينظر كثير من الأسواق الصاعدة إلى الاقتصادات المتقدمة ببعض القلق الحقيقي. فكثيرون يشعرون بالقلق من التداعيات المحتملة للسياسات النقدية التي تنسم بالتراخي على نحو استثنائي، وخاصة سياسة التيسير غير التقليدي.

وهنا أود التأكيد على أن المنطقي في الظروف الراهنة هو أن تتحمل السياسة النقدية العبء الأكبر لهذا التعافي، وذلك بأن تظل محتفظة بطابعها التيسيري. ونعلم أن توقعات التضخم مثبتة بإحكام حالياً، مما يتيح للبنوك المركزية فرصة لدعم النمو.

ولكن التجربة تفيد أيضاً بأن هذا يمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مقصودة. فانخفاض أسعار الفائدة يدفع الناس إلى قبول مخاطر أكبر — وبعضها له ما يبرره، بينما يفتقر البعض الآخر إلى المبرر الكافي.

وفي الاقتصادات الصاعدة، يشعر صناع السياسات بالقلق من أن تؤدي السياسة النقدية المفرطة في التراخي إلى التأثير على أسعار الصرف والتدفقات الرأسمالية، وتهديد الاستقرار المالي من خلال أسعار الأصول المرتفعة والنمو الائتماني السريع. وأكبر باعث على القلق هو أنه مثلما يصدق القول بأن "كل ما يرتفع ينخفض"، يصدق القول أيضاً بأن "كل ما يدخل يخرج" — أي أن الانعكاس المفاجئ لاتجاه التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة يمكن أن يتسبب في هبوط الاقتصاد معه.

ويبدو الآن أن هذه المخاطر تحت السيطرة. فرأس المال يتدفق إلى الأسواق الصاعدة لسبب رئيسي هو جودة السياسات وجودة الآفاق المتوقعة لهذه الأسواق.

لكننا يجب أن ننتبه لأي إشارات تحذير. فالشركات في الأسواق الصاعدة، على سبيل المثال، بدأت تتحمل مزيداً من الديون وتتعرض لقدر أكبر من مخاطر النقد الأجنبي. وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة، ارتفع اقتراض الشركات بالعملة الأجنبية بنسبة ٥٠% تقريباً. وعلى مدار العام الماضي، زاد الائتمان المصرفي بنسبة ١٣% في أمريكا اللاتينية و ١١% في آسيا.

وحيث يتحول اتجاه المد، وتعود أسعار الفائدة إلى الارتفاع، سيبزغ ضوء النهار البارد ويكشف النقاب عن هذه الأخطار المستترة.

ولذلك ستحتاج الأسواق الصاعدة إلى تعزيز دفاعاتها. ويتضمن هذا إعادة بناء الحيز المتاح لسياسة المالية العامة بعد أن تآكل أثناء الأزمة، بالإضافة إلى تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وبالطبع تعتمد السياسات الاحترازية الكلية على الظروف المختلفة. وهي تتضمن الحد من النمو الائتماني في المجالات التي تشهد توسعاً سريعاً، وفرض اشتراطات لرأس المال تتحرك حسب الدورة الاقتصادية، وتقوية الأسواق المالية، والمراقبة الدقيقة للانكشاف على مخاطر النقد الأجنبي.

وتتحمل الاقتصادات المتقدمة بعض المسؤولية هنا أيضا، من حيث التوصل إلى سياسة أفضل للمالية العامة ومعالجة الخلل المالي – ومن ثم تخفيف جزء من العبء الذي تتحمله السياسة النقدية.

وفي وجود مجموعة السياسات الصحيحة على جانبي معادلة التدفقات الرأسمالية، تصبح إدارة المخاطر ممكنة – ويمكن أن تتوقع الأسواق الصاعدة والبلدان النامية استمرار زخمها الدافع ضمن مجموعة اقتصادات "السرعة الأولى".

(ب) وننتقل إلى الحديث عن المجموعة الثانية من "السرعات" الثلاث – البلدان الماضية في التحسن.

وتتألف هذه المجموعة من البلدان التي تمكنت من السيطرة على بعض قضايا السياسة الجوهريّة، وهي تتضمن الولايات المتحدة، وكذلك بلدان أخرى مثل السويد وسويسرا.

وأود التطرق إلى الولايات المتحدة بشيء من الاستفاضة: فقد بدأت الأزمة هنا، نتيجة للتجاوزات المالية. ومنذ ذلك الحين، حققت الولايات المتحدة تقدما سريعا وكبيراً في معالجة خلل النظام المالي وحالة الديون في قطاع الأسر. وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها. فأوضاع الائتمان وحالة أسواق الإسكان والعمالة بدأت تميل إلى التحسن. ونشهد الآن نموا مطردا يركز على طلب قوي من القطاع الخاص.

ولا يعني هذا أن كل القضايا قد سُويّت. فالطريق لا يزال طويلا. ومن القضايا العالقة قضية الموارد العامة التي تبدو بعيدة عن التوازن. ويُلاحظ أن تصحيح الأوضاع شديد القوة في الأجل القصير، وشديد الضعف في الأجل المتوسط، مما يضيف إلى عدم اليقين ويلقي بظلاله على التعافي.

نعم، تم تجنب المنحدر المالي. لكن تصحيح أوضاع المالية العامة لا يزال ضخما هذا العام، إذ يعادل ١,٧٥% من إجمالي الناتج المحلي. ويمكن أن تؤدي آلية تخفيض الإنفاق التلقائية وحدها – ما لم يتم إيقاف العمل بها – إلى تخفيض إجمالي النمو بواقع ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يهدد بتعطيل النمو اللازم، وخاصة في الوقت الراهن الذي لا يزال فيه الكثيرون بدون عمل. وتمثل هذه الآلية أداة كليلة للغاية، حيث تفرض تخفيضات عميقة في كثير من البرامج الحيوية – بما في ذلك البرامج التي تساعد أكثر فئات السكان ضعفا – بينما لا تمس أهم محركات الإنفاق على المدى الطويل.

وأنقل إلى هذه القضايا الأطول أجلا. نعم، حدث تحسن بالفعل مع تراجع العجز بأكثر من خمس نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٩. وبالرغم من هذا الانخفاض، فلا يزال مستوى العجز من أعلى المستويات في الاقتصادات المتقدمة. والواقع أنه من المتوقع للدين الحكومي أن يصل إلى ١٠٨% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام. وما لم تتخذ إجراءات على مستوى السياسة الاقتصادية، سيصبح الاستمرار في هذا المسار أمرا متعذرا.

وفي هذه المرحلة من التعافي الاقتصادي، أصبح وجود خارطة طريق موثوقة متوسطة الأجل أهم من أي وقت مضى لتخفيض الديون — خطة متوازنة تتألف من تحقيق وفورات في الإنفاق على برامج المستحقات مع تحقيق إيرادات إضافية.

ومن شأن هذه الخطة أن تدعم تعافي الطلب الخاص، وهو أهم تحديات السياسة التي تواجه الولايات المتحدة اليوم ويجب التغلب عليه وإلا فإن مكاسب كبيرة يمكن فقدانها بكل سهولة.

(ج) ولننتقل الآن إلى مجموعة "السرعة الثالثة" في الاقتصاد العالمي — وهي البلدان التي لا تزال أمامها مسافة حتى الهدف، وتشمل منطقة اليورو واليابان.

ونبدأ بمنطقة اليورو، حيث حقق صناع السياسات الأوروبيون الكثير على مدار العام الماضي أو نحوه — بما في ذلك آلية الاستقرار الأوروبي، والمعاملات النقدية المباشرة التي شرع فيها البنك المركزي الأوروبي، والآلية الرقابية الموحدة، والاتفاق على المساهمة في تخفيف أعباء الديون اليونانية. وينبغي أن نشيد بهذا الإنجاز — إذ ليس من اليسير أن يتفق ١٧ بلداً على مثل هذه المبادرات الكبرى على مستوى السياسة الاقتصادية وينتهي من تنفيذها في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة.

وفي نفس الوقت، لا يزال يتعين عمل الكثير. فهناك العديد من البنوك، وخاصة في بلدان الهامش، لا تزال في أولى مراحل الإصلاح — فهي لا تملك رأس المال الكافي ودفاترها مثقلة بقدر كبير من الديون الرديئة. وحتى خارج بلدان الهامش، هناك حاجة لتقليص الميزانيات العمومية، والحد من الاعتماد على التمويل بالجملة، وتحسين نماذج الأعمال.

ونظراً لعدم كفاية الإصلاح المالي، نجد السياسة النقدية تراوح مكانها — أي أن أسعار الفائدة المنخفضة لا تترجم إلى ائتمان بتكلفة معقولة لمن يحتاجون إليه. فشبكة المواسير مسدودة، ونشهد الآن مزيداً من التفتت. وقد انكمش الائتمان بواقع ٥% عبر بلدان الهامش الأوروبية منذ بدء الأزمة، مما ألحق ضرراً بليغاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

وعلى ذلك تكون الأولوية لمواصلة تنقية النظام المصرفي عن طريق إعادة الرسملة أو إعادة الهيكلة أو عن طريق إغلاق البنوك — حيثما كان ذلك ضرورياً.

ومن الملاحظ أن المشكلات تشيع في الاتحادات الاقتصادية والنقدية، ولذلك ينبغي تعزيز الطابع الجماعي في حلول السياسة الاقتصادية التي يتم التوصل إليها في منطقة اليورو. ومن الخيارات الممكنة الاعتماد على آلية الاستقرار الأوروبي في إعادة رسملة البنوك المتعثرة ذات الانعكاسات النظامية.

وبخلاف ذلك، تحتاج منطقة اليورو إلى اتحاد نقدي حقيقي لتقوية ركائز الاتحاد النقدي. ويعني هذا تكملة آلية الرقابة الموحدة بسلطة موحدة لتسوية الأوضاع، ونظام لتأمين الودائع تسانده ترتيبات مشتركة للدعم المالي. وحينئذ فقط، يمكن

النجاح في قطع الحبل السري المسموم بين البنوك الضعيفة والكيانات السيادية. حينئذ فقط، يمكن أن تكتمل فعالية السياسة النقدية. حينئذ فقط، يمكن ضمان الاستقرار المالي ضمانا كاملا.

وتعد بلدان منطقة اليورو من أبرز البلدان التي لا يزال أمامها مسافة حتى الهدف. وينطبق هذا على اليابان. غير أن الأولوية هنا هي التحرر بشكل نهائي من فخ الانكماش واستعادة حيوية الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، يكون إطار التيسير النقدي الطموح المعلن مؤخرا – والذي يرمي إلى زيادة معدل التضخم المستهدف – خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن يزداد اعتماد اليابان على السياسة النقدية في إطلاق النمو.

غير أن النجاح في هذا الصدد يستلزم من اليابان أن تتقدم أيضا في مجالات أخرى – بما فيها السياسة النقدية التي تبدو الآن في مسار يزداد استمراره تعذرا مع الوقت. فالدين العام الياباني يقترب حاليا من ٢٤٥% من إجمالي الناتج المحلي. ولذلك، فإن وضع خطة واضحة وموثوقة لتخفيض الدين العام على المدى المتوسط هو أحد الأولويات الملحة في اليابان. كذلك تحتاج اليابان إلى إصلاحات هيكلية شاملة لتبديل سرعة الاقتصاد إلى درجة أعلى.

هذه إذن هي أكبر تحديات السياسة التي يتعين التغلب عليها لاستباق الأزمة في "الاقتصاد العالمي ذي الثلاث سرعات".

ثانياً: الأولويات العالمية المطلوبة لاستباق الأزمة

هناك مجموعة أخرى من القضايا الجامعة التي تؤثر عليها جميعا. وقد صاحبنا هذه القضايا منذ بداية الأزمة؛ فهي قضايا مألوفة لكنها لم تُحسم تماما حتى الآن. وهي تنقسم إلى ثلاث أقسام أيضا: إصلاح القطاع المالي، والتوصل إلى طلب عالمي أكثر توازنا، وزيادة التركيز على النمو وفرص العمل والعدالة. وأنتقل الآن للحديث عن هذه القضايا، هذه "المخاطر القديمة".

(أ) إصلاح القطاع المالي

خلاصة القول هنا أننا نحتاج إلى نظام مالي عالمي يدعم الاستقرار والنمو.

وهذا أمر ينقصنا حتى الآن. وقد رأينا في حالات كثيرة جدا – من الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى قبرص اليوم – ماذا يحدث عندما يفضل القطاع المصرفي الربح المادي السريع على النفع الدائم، فيدعم نمودجا للأعمال يززع استقرار الاقتصاد في نهاية المطاف.

إننا ببساطة لا نستطيع الحفاظ على النمط المصرفي السابق على الأزمة في عالم ما بعد الأزمة. نحتاج إلى الإصلاح، حتى مع المقاومة الشديدة من ذلك القطاع الذي يكون عازفا في بعض الأحيان عن التخلي عن مجالات نشاطه المربحة.

ولا شك أن صنّاع السياسات العالمية حققوا بالفعل تقدماً كبيراً، في فرض شروط أكثر صرامة على البنوك العالمية العملاقة فيما يتصل برأس المال والسيولة والرسوم الإضافية على رأس المال، بالإضافة إلى المعايير الواضحة للرقابة وتسوية الأوضاع المصرفية.

لكن استباق الأزمة يتطلب منا تقدماً أكبر على مستويات مهمة أخرى. ماذا أقصد بهذا؟ بداية، أصبح نموذج "الصيرفة العملاقة" الذي يقوم على المؤسسات "الأكبر من أن تفشل" أكثر خطورة من أي وقت مضى. ويجب أن نصل إلى جذور المشكلة من خلال تنظيم شامل وواضح، ورقابة أكثر كثافة وتدقيقاً، وكذلك أطر لتنظيم حالات الفشل وتسوية الأوضاع – بما في ذلك الحالات العابرة للحدود، ومع إعطاء الصلاحيات اللازمة للإشراف على هذه العملية.

وفيما يخص القضايا الأخرى، لا تزال المشتقات المالية هي الجانب المبهم في النظام المالي – فمنذ سبتمبر الماضي، لم تتم من خلال أطراف مركزية مقابلة إلا تسوية واحدة من بين عشر تسويات مطلوبة لمبادلات مخاطر الائتمان. ولا تزال صيرفة الظل جانبا غامضا يبدو أن المخاطر تتجذب نحوه. وينطبق هذا على الاقتصادات المتقدمة كما ينطبق على الاقتصادات الصاعدة.

ويجب أيضاً تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إصلاح القطاع المالي. إننا نشاهد بالفعل بلدانا تتجذب في اتجاهات مختلفة في بعض المجالات، مثل كيفية حساب درجة المخاطرة المرتبطة بالأصول وكبح التجاوزات المصرفية. ونحتاج إلى مزيد من التركيز على اتساق التنظيم العالمي وتنفيذه، وهو ما يشمل مجالات أساسية مثل تسوية الأوضاع المصرفية.

وهكذا، نجد أن استكمال الإصلاح في القطاع المالي هو القضية الجامعة الأولى التي يتعين التصدي لها.

(ب) طلب عالمي أكثر توازناً

القضية الثانية: التوصل إلى طلب عالمي أكثر توازناً. فقد استمر لفترة بالغة الطول ذلك النمط من النمو العالمي الذي يشبه المشي الخطر على الحبال بين المناطق التي تحقق فائضاً كبيراً في حساباتها الجارية والمناطق التي تسجل عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية. والخبر السار في هذا الخصوص هو أن شيئاً من التوازن بدأ يعود. لكن جانبا كبيراً منه أحادي المصدر، إذ ينتج عن انخفاض الطلب في البلدان التي تسجل عجزاً.

ثمة حاجة إذن لتحقيق مستويات أعلى من الطلب في مناطق الفائض. ويعني هذا أشياء مختلفة للبلدان المختلفة. فبالنسبة لبلدان أوروبا الشمالية، مثل ألمانيا، يعني بذل المزيد من الجهد لتنشيط الاستثمار. وبالنسبة للصين، يعني بذل المزيد من الجهد لزيادة الاستهلاك والتحول بالتدريج نحو اقتصاد خدّمي استهلاكي – وهو مسار شرعت فيه الصين بالفعل.

أضف إلى ذلك أن استراتيجية إعادة التوازن في الصين تعتمد اعتمادا جوهريا على قطاعها المالي. ويخدم الإصلاح في هذا المجال عدة أهداف – دعم النمو الأكثر توازنا والأكثر شمولاً للجميع، وإيجاد نظام مالي أكثر أماناً يدعم الاقتصاد العيني، وبالأخص القطاع الخاص الديناميكي. وتشمل الأولويات في هذا الصدد استمرار تحرير سعر الفائدة وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز عمليات التنظيم والرقابة على صيرفة الظل.

(ج) النمو وفرص العمل والعدالة

القضية الثالثة: أن كل البلدان ينبغي أن تركز على زيادة النمو وفرص العمل – وتعزيز العدالة. وبعبارة أخرى، توجيه اهتمام أكبر للقضايا التي تمس المواطنين بالفعل. وهذا أمر ننظر إليه بجديّة تامة في صندوق النقد الدولي.

ويمثل توفير فرص العمل أولوية عاجلة بالنظر إلى وجود أكثر من ٢٠٠ مليون عاطل عن العمل في الوقت الراهن. فليس هناك أفضل من ارتفاع نسبة العمالة كضامن لتحقيق اقتصاد نشط ومجتمع صحيح. وبدون العمالة المرتفعة، نواجه مخاطر جسيمة تهدد بإهدار الإمكانيات وتحطيم الطموحات – خاصة بين جيل من الشباب.

ويعتبر النمو الوسيلة المثلى لتوفير فرص العمل. ويجب أن يتحقق أولاً، مع إيجاد التوازن الصحيح بين السياسات على جانبي العرض والطلب. لكن صناعات السياسات يمكنهم تنفيذ سياسات لسوق العمل أيضاً بغية الحد من توفير الوظائف بشكل أكثر مباشرة – مع الحفاظ على استمرارية سياسة المالية العامة. وتشمل الخيارات في هذا الصدد إقامة برامج للتعليم والتدريب، وتقديم دعم مالي على التعيينات والأجور، وإقامة برامج للأشغال العامة، وتقديم دعم مالي لرعاية الأطفال، وخفض ضرائب العمل.

وإلى جانب زيادة النمو والوظائف، يجب تحقيق العدالة والاحتواء.

وتتبع أهمية العدالة من أن زيادة التوازن في توزيع الدخل تحقق نمواً أكثر استمرارية ودرجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي، بدعم من ازدياد روابط الثقة الاجتماعية. فالحقيقة المؤكدة هي أن عدم المساواة شديد في عدد هائل من البلدان، وأنه استمر في الزيادة في معظم البلدان أثناء الأزمة.

وتتبع أهمية العدالة أيضاً مما نراه مع استمرار هذه الفترة العصيبة من بؤادر الإرهاق من التصحيح وتزايد التوترات الاجتماعية. ولا يرجع ذلك إلى التصحيح ذاته في الأساس – فالناس يدركون أنه لا يمكنهم الإنفاق بما يتجاوز إمكانياتهم إلى الأبد. إنما يرجع إلى تصور عدم الإنصاف في تحمل أعباء هذا التصحيح.

وكما يتعين اقتسام مشاق التصحيح، يتعين اقتسام ثماره أيضا. وهذه المسألة تهم الناس في بلدان الأزمة التي تحمل على كاهلها عبئا ثقيلا. تهم الناس في بلدان التحول العربية التي تسعى إلى انطلاقة جديدة تركز على الكرامة والإنصاف. تهم ما يزيد على ٢,٥ مليون نسمة يعانون لمواصلة العيش على أقل من دولارين يوميا.

ولا توجد حلول سحرية، لكن هناك خيارات متاحة. وأكثر القضايا إلحاحا هي أنه ينبغي حماية المواطنين الأشد تأثرا بالأزمة والتأكد من عدالة التصحيح قدر الإمكان – من خلال حماية الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان تصاعديّة الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي.

ويمكن لإصلاح الدعم أن يساعد في هذا الصدد أيضا. ولنأخذ دعم الطاقة على سبيل المثال. هذا الدعم لا يضر كوكبنا فحسب، بل إنه يساعد الأغنياء على حساب الفقراء. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن هذا النوع من الدعم، بما في ذلك الدعم الضريبي، التهم ما يقرب من ٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ – ما يعادل نسبة ضخمة من إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرها ٢,٥%. ولا شك أن هذه الموارد كان يمكن توجيهها لاستخدامات أفضل بكثير – لتحسين الاقتصاد وحياة المواطنين.

خاتمة

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن هذه الأزمة كانت طويلة ومريرة وصعبة. والأولوية الحالية هي اغتنام أي فرصة لالتقاط الأنفاس على الجانب المالي والاستفادة منها في المكان الصحيح. هذه هي اللحظة المناسبة. وليس بوسعنا التراخي.

وكما قال راينر ماريا ريلكه: "المستقبل يقتحم دواخلنا لكي يتحول فينا قبل أن يحدث بفترة طويلة."

نعرف المستقبل الذي نريد. ونعرف المسار المؤدي إليه. ومهمتنا الآن هي التحرك لكي نجعل هذا المستقبل حقيقة واقعة، لكي نستبق الأزمة – ونظل سباقين لها.

وشكراً.